

دول عربية تدين هجمات الفاشر وتطالب بوقف فوري للصراع

مجزرة مخيم زمزم بالسودان.. مئات القتلى والجرحى وتصفية كوادر طبية



قوات الدعم السريع كثفت هجماتها على الفاشر ومخيمات النازحين فيها

وكالات: قال الإعلام العسكري في الفاشر بولاية شمال دارفور (غربي السودان) إن نحو 70 مدنيا قتلوا في المدينة جراء قصف من قوات الدعم السريع بالمدافع والمبرسات. وأشار الإعلام العسكري -في بيان- إلى أن الجيش والقوات المساندة له تمكنا من صد هجوم عنيف لقوات الدعم السريع على مخيم زمزم، وإن المعركة أسفرت عن سقوط 50 قتيلًا في صفوف القوات المهاجمة.

من جهتها، أعلنت «منسقية مقاومة الفاشر» (لجنة شعبية)، فجر الأحد، أن حصيلة ضحايا هجمات قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر، بما فيها مخيمات «زمزم وأبو شوك» للنازحين، السبت، تجاوزت 320 قتيلًا وجرحيًا.

وأضافت المنسقية -في بيان- أن الوضع في مخيم زمزم حاليًا «يفوق الوصف»، مع توقف جميع المستشفيات، وقتل جميع المتطوعين والكادر الطبي الموجودين فيه. وأشار إلى أن عدد الوفيات في نزّاد، حيث يموت 5 مصابين كل ساعة لعدم وجود رعاية طبية أو طاقم طبي ولا حتى مسعف.

والسبت، قالت شبكة «أطباء السودان» -في منشور على منصة إكس- إنه خلال يومين، قامت قوة تتبع للدعم السريع بتصفية 10 من الكوادر الطبية، بينهم مدير مستشفى أم كدادة، بولاية شمال دارفور. و9 آخرون من الكوادر الطبية العاملة بمخيم زمزم للنازحين، عقب الهجوم الذي نفذته الدعم السريع الجمعة.

وقال وزير الخارجية البريطاني ديفيد لامي إن تقارير صادرة من الفاشر في دارفور تشير إلى أن هجمات عشوائية من قوات الدعم السريع أدت إلى مقتل مدنيين، بينهم عاملون في مجال الإغاثة.

وأضاف أن هذا يضيف أهمية ملحة على مؤتمر السودان المقرر عقده يوم الثلاثاء في لندن بمشاركة شركاء دوليين، وطالب جميع الأطراف بالالتزام بحماية المدنيين.

من جانبها، قالت منظمة الصحة العالمية إنها تشعر بالاستياء الشديد حيال الهجوم على مخيم زمزم للنازحين جنوبي مدينة الفاشر، الذي أودى بحياة عاملين في المجال الصحي، في أنحاء تقديمهم الرعاية الصحية.

وحذرت منظمة الصحة -في حسابها على منصة إكس- من أن الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الصحي، تعد انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي.

بدوره، عبر توم فليتشر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية عن غضبه لمقتل 9 من عمال الإغاثة في مخيم زمزم. وقال فليتشر -عبر منصة إكس- إن مقتل عمال الإغاثة «خيانة خطيرة لقواعد الحرب»، وأضاف أنه تجب حماية العاملين في المجال الإنساني دائمًا.

ولليوم الثالث، تواصل قوات الدعم السريع هجومها على مخيم زمزم بالفاشر الذي يضم نحو نصف مليون نازح، وفق مصادر محلية.

ومنذ أبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» حربًا خلفت أكثر من 20 ألف قتيل، ونحو 15 مليون نازح ولاجئ، وفق بمنظمة الإغاثة الدولية.

وشددت على ضرورة عدم الاعتداء بأي شكل من الأشكال على العاملين في المجال الإنساني، وأكدت «موقفها الخائب والداعم للسودان الشقيق ولؤوساته الوطنية واستقراره وأهميته احترام وحدة أراضيهِ وسيادتها وسلامتها».

كذلك الإمارات أدانت في بيان لخارجيتها «بشدة الهجمات المسلحة على مخيمي زمزم وأبو شوك قرب مدينة الفاشر في دارفور وعلى فرق وكوادر الإغاثة العاملة في المنطقة، والتي تسببت في مقتل وإصابة مئات من الأشخاص الأبرياء»، واعتبرتها انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي.

ودعت الإمارات «جميع الأطراف التي لا تضع أدنى اعتبار لحجم المعاناة التي كابدها الشعب السوداني إلى احترام التزاماتها وفق القانون الدولي وإعلان جدة، وضرورة اتخاذ خطوات فورية لحماية المدنيين، وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وبكافة الوسائل المتاحة ودون أي عوائق».

وأكدت «موقف دولة الإمارات الداعي للتوصل إلى حل سلمي للصراع الدائر في السودان، وضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار».

كما أدان الأردن في بيان للخارجية بأشد العبارات الهجمات التي تعرضت لها مخيمات النازحين في الفاشر، مؤكدا «التضامن مع حكومة جمهورية السودان الشقيق وشعبها في هذا الهجوم الأليم».

وشدد البيان على دعم الأردن للجهود المستهدفة حل الأزمة السودانية، وبما يحفظ أمن السودان واستقراره وسيادته وسلامة مواطنيه من جانبها. أعربت الخارجية العمانية في بيان عن إدانة مسقط للهجمات ذاتها، مؤكدة أنها انتهاك صارخ للقانون الدولي

والاستقرار في السودان.

بدورها، أدانت مصر في بيان للخارجية الهجمات على مخيم زمزم للنازحين بمدينة الفاشر، مستهجة «الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي أسفرت عن مقتل مدنيين سودانيين وعدد من الكوادر بمنظمة الإغاثة الدولية».

وشددت على ضرورة عدم الاعتداء بأي شكل من الأشكال على العاملين في المجال الإنساني، وأكدت «موقفها الخائب والداعم للسودان الشقيق ولؤوساته الوطنية واستقراره وأهميته احترام وحدة أراضيهِ وسيادتها وسلامتها».

كذلك الإمارات أدانت في بيان لخارجيتها «بشدة الهجمات المسلحة على مخيمي زمزم وأبو شوك قرب مدينة الفاشر في دارفور وعلى فرق وكوادر الإغاثة العاملة في المنطقة، والتي تسببت في مقتل وإصابة مئات من الأشخاص الأبرياء»، واعتبرتها انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي.

ودعت الإمارات «جميع الأطراف التي لا تضع أدنى اعتبار لحجم المعاناة التي كابدها الشعب السوداني إلى احترام التزاماتها وفق القانون الدولي وإعلان جدة، وضرورة اتخاذ خطوات فورية لحماية المدنيين، وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وبكافة الوسائل المتاحة ودون أي عوائق».

وأكدت «موقف دولة الإمارات الداعي للتوصل إلى حل سلمي للصراع الدائر في السودان، وضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار».

كما أدان الأردن في بيان للخارجية بأشد العبارات الهجمات التي تعرضت لها مخيمات النازحين في الفاشر، مؤكدا «التضامن مع حكومة جمهورية السودان الشقيق وشعبها في هذا الهجوم الأليم».

وشدد البيان على دعم الأردن للجهود المستهدفة حل الأزمة السودانية، وبما يحفظ أمن السودان واستقراره وسيادته وسلامة مواطنيه من جانبها. أعربت الخارجية العمانية في بيان عن إدانة مسقط للهجمات ذاتها، مؤكدة أنها انتهاك صارخ للقانون الدولي

الإنساني.

وشددت سلطنة عمان على دعم كافة الجهود الدولية لحماية المدنيين في السودان، مستهجة «الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي أسفرت عن مقتل مدنيين سودانيين وعدد من الكوادر بمنظمة الإغاثة الدولية».

وشددت على ضرورة عدم الاعتداء بأي شكل من الأشكال على العاملين في المجال الإنساني، وأكدت «موقفها الخائب والداعم للسودان الشقيق ولؤوساته الوطنية واستقراره وأهميته احترام وحدة أراضيهِ وسيادتها وسلامتها».

كذلك الإمارات أدانت في بيان لخارجيتها «بشدة الهجمات المسلحة على مخيمي زمزم وأبو شوك قرب مدينة الفاشر في دارفور وعلى فرق وكوادر الإغاثة العاملة في المنطقة، والتي تسببت في مقتل وإصابة مئات من الأشخاص الأبرياء»، واعتبرتها انتهاكا صارخا للقانون الإنساني الدولي.

ودعت الإمارات «جميع الأطراف التي لا تضع أدنى اعتبار لحجم المعاناة التي كابدها الشعب السوداني إلى احترام التزاماتها وفق القانون الدولي وإعلان جدة، وضرورة اتخاذ خطوات فورية لحماية المدنيين، وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وبكافة الوسائل المتاحة ودون أي عوائق».

وأكدت «موقف دولة الإمارات الداعي للتوصل إلى حل سلمي للصراع الدائر في السودان، وضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار».

كما أدان الأردن في بيان للخارجية بأشد العبارات الهجمات التي تعرضت لها مخيمات النازحين في الفاشر، مؤكدا «التضامن مع حكومة جمهورية السودان الشقيق وشعبها في هذا الهجوم الأليم».

وشدد البيان على دعم الأردن للجهود المستهدفة حل الأزمة السودانية، وبما يحفظ أمن السودان واستقراره وسيادته وسلامة مواطنيه من جانبها. أعربت الخارجية العمانية في بيان عن إدانة مسقط للهجمات ذاتها، مؤكدة أنها انتهاك صارخ للقانون الدولي

والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفًا. ومنذ أسابيع وبوتيرة متسارعة، بدأت تتناقص مساحات سيطرة الدعم السريع في ولايات السودان لمصلحة الجيش.

من جهة أخرى ناشدت منظمة هيومن رايتس ووتش قادة العالم المجتمعين في مؤتمر دولي يُعقد في لندن غدا الثلاثاء اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المدنيين في السودان، وتأمين وصول آمن وسريع للمساعدات الإنسانية، ومحاسبة الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة.

باتي هذا المؤتمر الذي تستضيفه بريطانيا والاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا في وقت يواجه فيه السودان أزمة إنسانية غير مسبوقة، مع استمرار النزاع الذي بدأ منذ 15 أبريل 2023.

ووفق المنظمة، ارتكب الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، منذ اندلاع النزاع، انتهاكات فظيعة بحق المدنيين شملت القتل خارج القانون والعنف الجنسي والنهب وتدمير البنى التحتية المدنية.

واتهمت المنظمة بشكل خاص قوات الدعم السريع والمليشيات المرتبطة بها بشن عمليات تطهير عرقي في غرب دارفور، مما أدى إلى مقتل عشرات الآلاف وتشريد ما يُقدر بـ12.9 مليون شخص، بينما يواجه نحو نصف سكان السودان خطر الجوع الشديد والجاعة.

وقال محمد عثمان، الباحث في السودان لدى هيومن رايتس ووتش، إنه «على مدار الأجيال الماضية، تعرض المدنيون في السودان لهجمات متروعة ومنعت الأطراف المتحاربة وصول المساعدات، مما أسفر عن أزمة إنسانية هي الأسوأ عالميا. على القادة المشاركين في المؤتمر ضمان تحسين الوضع الإنساني بالتزام قوي بحماية المدنيين».

وطالبت المنظمة بريطانيا، بوصفها إحدى الجهات الراعية للمؤتمر، بالاستفادة من جهودها السابقة في مجلس الأمن لدفع النقاشات حول حماية المدنيين.

كما دعت هيومن رايتس ووتش الدول المشاركة في المؤتمر لتبني تعهدات واضحة بشأن دعم جهود الحماية وتعزيز المساءلة، بما يشمل دعم تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، وبعثة تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة، وضمان وصول المراقبين المستقلين إلى السودان، فضلا عن منع تدفق الأسلحة، وتقديم الدعم لعمال الإغاثة المحليين.

وحثت المنظمة المشاركين على الاعتراف علنا بالدور المنقذ للحياة الذي يؤديه عمال الإغاثة والصحة المحليون، والالتزام بمنهج الدعم والحماية، والقول بوضوح إن جرائم الحرب، مثل الهجمات على المرافق الطبية والموظفين الطبيين ستكون لها عواقب.

«وكالات»: أظهرت صور الأقمار الصناعية الجديدة ما قد يكون أكبر سفينة حربية لكوريا الشمالية على الإطلاق وربما أكثر من ضعف حجم أي شيء في الأسطول البحري للزعيم كيم جونغ أون.

وتظهر صور التقطتها شركتنا الأقمار الصناعية المستقلتان ماكسار تكنولوجيز وبلانيت لابز في السادس من أبريل السفينة قيد الإنشاء في المياه في حوض بناء السفن نامبو على الساحل الغربي لكوريا الشمالية، على بعد حوالي 60 كيلومترا (37 ميلا) جنوب غرب العاصمة بيونغ يانغ.

ويقول المحللون إن الصور تظهر استمرار بناء الأسلحة وغيرها من الأنظمة الداخلية للسفينة، والتي من المرجح أن تكون فرقاطة صواريخ موجهة (FFG) مصممة أكبر سفينة حربية يتم تصنيعها في كوريا الشمالية، وفقا لتحليل أجراه جوزيف بيرموديز جونيور وجينيفر جون في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

وللمقارنة، يبلغ طول مدمرات البحرية الأمريكية من فئة أرلي بيرك حوالي 505 أقدام، في حين يبلغ طول فرقاطات البحرية الأمريكية من فئة كوستليشن التي لا تزال قيد الإنشاء 496 قدما.

ومؤخرا انخرط نظام كيم في تحديث سريع لقواته المسلحة، وتطوير مجموعة من الأسلحة الجديدة واختبار الصواريخ الباليستية العابرة للقارات التي يمكن أن تصل إلى أي مكان تقريبا في الولايات المتحدة.

وتجحت في ذلك على الرغم من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة والتي وضعت قيودا صارمة على قدرتها على الوصول إلى المواد والتكنولوجيا اللازمة لتطوير تلك الأسلحة.

لكن المحللين يقولون إن العلاقات الوثيقة مع روسيا منذ بداية الحرب في أوكرانيا قد تساعد كوريا الشمالية في التغلب على

زعيم كوريا الشمالية ييني «أضخم» سفينة عسكرية



صورة للسفينة كشفتها الأقمار الصناعية

العقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة. وقال كيم دوك كي، وهو جنرال متقاعد من كوريا الجنوبية، إنه يعتقد أن موسكو ربما تكون هي التي تقدم التكنولوجيا اللازمة لأنظمة الصواريخ الخاصة بالفرقاطة.

وظهرت صور السفينة في تقرير بثه التلفزيون المركزي الكوري الحكومي وآخر العام الماضي خلال الجلسة العامة لحزب العمال الحاكم في نهاية العام. وأظهرت الصور الزعيم كيم وهو يتفقد بناء السفينة.

وتبين الصور في مقطع الفيديو الذي بثته قناة KCTV أن السفينة الحربية قد تكون مزودة بنوع الأسلحة التي تمتلكها القوات البحرية الحديثة، بما في ذلك أنظمة الإطلاق العمودية التي يمكن استخدامها لإطلاق مجموعة متنوعة من الصواريخ.

وأشار المحللون أيضا إلى أن السفينة يبدو أنها مجهزة بإمداد متعدد المراحل، والذي يمكنه تتبع التهديدات والأهداف بسرعة أكبر ودفعة من القدرات الكورية الشمالية المعروضة سابقا.

وقال كارل شوستر، وهو قائد سابق في البحرية الأمريكية ومحلل عسكري، إن أي شركة لبناء السفن تقريبا يمكنها الحصول على هيكل السفينة وأنظمة الدفع الصحيحة. وأضاف أن «السفن الحربية الحديثة تمثل تحديا في تكامل الاتصالات والإلكترونيات والأسلحة وتقنيات الاستشعار الإلكترونية والصوتية» وهو ما ليس من السهل تحقيقه. وفي مقابلة مع شبكة CNN في شهر مارس، تساءل النائب الكوري الجنوبي كيم بيونغ كي، عضو لجنة الاستخبارات في الجمعية الوطنية، عما إذا كانت بيونغ يانغ تمتلك القدرة التقنية لبناء سفينة حربية متقدمة، أو البنية التحتية لدعمها.

وتابع «يتطلب تشغيل سفينة حربية عسكرية ضخمة مزايا ضخمة، فهم لا يقتصرون على بناء سفينة حربية فحسب، بل عليهم أيضا تشكيل فريق لتشغيلها، وهو أمر مكلف للغاية، بما في ذلك المعدات والوقود. كما أن سفينة حربية ضخمة واحدة لا تستطيع الإبحار بمفردها. لذا، السؤال هو: هل تستطيع كوريا الشمالية تحمل هذه التكلفة؟

رئيس كوريا الجنوبية المعزول يحضر أول جلسة لحاكمته



السيارة التي أقلت رئيس كوريا الجنوبية المعزول يون سوك بول إلى المحكمة

عقوبة الإعدام لا تزال ممكنة قانونًا، على الرغم من أنها لم تنفذ في كوريا الجنوبية منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي. وجاءت الاتهامات بعد تصعيد في ديسمبر الماضي، عندما أعلن يون الأحكام العرفية وسط نزاع حاد حول الميزانية الوطنية. وكان ذلك الإعلان قصير الأجل، لكنه أغرق كوريا الجنوبية في اضطرابات سياسية.

ويواجه الكورية الجنوبية لائذناء. وفي بداية جلسة الاثنين، قرأ المدعون لائحة الاتهام، وبعد ذلك أتيحت ليون الفرصة للرد على التهم. وذكرت وسائل الإعلام الكورية الجنوبية أن المحكمة قد تبدأ في الاستماع إلى شهادة الشهود في وقت لاحق من أمس.

وفي حال إدانة يون، فإنه يواجه عقوبة محتملة بالسجن المؤبد. كما أن

«وكالات»: مثل الرئيس الكوري الجنوبي السابق يون سوك يول أمام محكمة في سيول، أمس الاثنين، لبدء محاكمته بتهمة التمرد والخيانة، وذلك عقب إعلانه الأحكام العرفية خلال نزاع على الميزانية في ديسمبر الماضي. ووصل يون، 64 عاما، إلى محكمة مقاطعة سول المركزية عبر موقف السيارات تحت الأرض لتجنب الظهور العلني، وفقا لما ذكرته وكالة

الرئيس الصيني: «لا يوجد رابحون» في حرب تجارية

هذه هي زيارته الثالثة وتأتي بعد عام واحد فقط من آخر زيارة له في ديسمبر 2023.

وقالت هونغ لي-ثو من مجموعة الأزمات الدولية، إن تقويت الزيارة يرسل «رسالة سياسية قوية مفادها أن منطقة جنوب شرق آسيا مهمة للصين». وأضافت أنه بالنظر إلى حدة تعريفات ترامب الجبركية وعلى الرغم من فترة التوقف البالغة 90 يوما، كانت دول جنوب شرق آسيا قلقة من أن الرسوم، إذا تم تنفيذها، يمكن أن تعقد تنميتها.

وأضافت «زيارة شي الغرض منها إظهار أن الصين على يقين من الولايات المتحدة التعسفية والمهتمة بمصلحتها. سيكون هناك الكثير من التوقعات حول نوع القيادة والمبادرات التي ستطرحها الصين في هذا الوقت العصيب».

وتتمتع فيتنام بخبرة في موازنة علاقاتها مع الولايات المتحدة والصين. وهي تدار بنظام شيوعي وحيد الحزب مثل الصين، ولكنها تتمتع بعلاقة قوية مع الولايات المتحدة. وبعد زيارته لفيتنام، من المتوقع أن يتوجه شي إلى ماليزيا ثم كمبوديا.

وإيجاد حلول للحاجز التجاري المرتفع، الذي تفرضه الولايات المتحدة على الصادرات الصينية. وكتب شي في مقال افتتاحي نشر بشكل مشترك في وسائل الإعلام الرسمية الفيتنامية والصينية: «لا يوجد رابحون في حرب تجارية، أو حرب تعريفات جبركية. يجب على بلدينا أن يحكما بحزم نظام التجارة المتعدد الأطراف، وسلاسل الصناعة والإمداد العالمية المستقرة، والبيئة الدولية المفتوحة والمعاونة».

وفي حين أن رحلة شي ربما كانت مقررة في وقت سابق، فقد أصبحت ذات أهمية بسبب الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة. أكبر اقتصادين في العالم. وفي فيتنام، سيلتقي شي بالأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي تو لام، وكذلك رئيس الوزراء قام مينه تشيهين.

وقال نجوين، مشيرًا إلى أنه منذ أن أصبح شي رئيسا للصين في عام 2013، لم يَز فيتنام إلا مرتين: «الرحلة إلى فيتنام وماليزيا وكمبوديا تدور حول كيف يمكن للصين أن تعزل نفسها حقا عن ترامب».

«وكالات»: بدأ الزعيم الصيني شي جين بينغ، أسبوعا من الدبلوماسية في جنوب شرق آسيا بزيارة إلى فيتنام، أمس الاثنين، مما يشير إلى التزام الصين بالتجارة العالمية، وذلك بعد وقت قصير من قلب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاقتصاد العالمي، رأسا على عقب بتركاته الأخيرة المتعلقة بالتعريفات الجمركية.

وعلى الرغم من أن ترامب علق بعض التعريفات الجمركية، إلا أن الصين كانت الاستثناء، حيث أبقى على رسوم جمركية بنسبة 145% على ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

وقال نجوين خاك جيانغ، زميل زائر في معهد دراسات جنوب شرق آسيا -يوسف إسحاق في سنغافورة، إن «زيارة شي هذا الأسبوع تتيح للصين أن تظهر لجنوب شرق آسيا أنها قوة عظمى مسؤولة، بطريقة تتناقض مع الطريقة التي تقدم بها الولايات المتحدة نفسها للعالم أجمع، في عهد الرئيس دونالد ترامب».

ويمكن للصين أيضا أن تعمل على تعزيز تحالفاتها